مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠١١**

الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتيس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد دي أنطونيو
	أستراليا	السيد بليس
	الاتحاد الروسي	السيد أوستينوف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	الصين	السيد شن بو
	غواتيمالا	السيد ديلغادو سامايوا
	فرنسا	السيد غورجيستاني
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد الطيب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غريفيث

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

دعم الإطار الخاص بمنطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/387)

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2013/394)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، سيدي الرئيس، أن تشارك في هذه المناقشة على المستوى الوزاري بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تحت رئاستكم. ونشيد بالأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2013/387) عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. كما تثني الجماعة على السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، لما يقدمانه من دعم قيم لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

بوصف الجماعة أحد ضامني إطار السلام والأمن والتعاون، فأنها متحمسة لما يُحرَز من تقدم مطرد في تنفيذه. ونثني على الأمين العام لتواصل انخراطه في تلك العملية. وتقف الزيارة التي قام بها إلى منطقة البحيرات الكبرى بصحبة رئيس البنك الدولي في أيار/مايو الماضي دليلا على التزامه. ونرحب بالتزام البنك الدولي بالتعهد بمبلغ إضافي قدره بليون دولار للجهود الإنمائية في المنطقة، وهي جهود لا غنى عنها لإعادة بناء المجتمعات المحلية التي أفقرها طول أمد انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

وبالمثل، نشيد بالسيدة روبنسون على حيوية مشاركتها مع الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين الذين تمثل مشاركتهم عنصراً محورياً في الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ولكي ينجح الإطار، يجب أن نعتمد نهجاً كلياً شاملاً.

وبموازاة هذه الجهود، يسعد الجماعة ما أُحرِز من تقدم في نشر لواء قوة التدخل، الذي ينبغي أن يُنجز قريبا. وعندما يصبح اللواء عاملاً بشكل تام، فسوف يسهم في تقليص التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة لسلطة الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويكفل أمن المدنيين ويتيح المجال للقيام بأنشطة دعم الاستقرار. ونعتقد أن هذه الهيئة المنشأة بموجب الميثاق لن تبرح تقدم الدعم اللازم للواء التدخل للاضطلاع بولايته، لا سيما من خلال ضمان أن تتوفر له القدرة على القيام بعمليات هجومية محددة الأهداف بإمكانية حركة كبيرة، وبطرق متنوعة ومتغيرة.

ويساورنا القلق إذ نحيط علماً بتجدد أعمال العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن التهديدات التي تشكلها حركة ٢٣ مارس تهديدات حقيقية ويجب التصدي لها على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذه المجلس في ٢٨ آذار/مارس. ما وقع مؤخراً من اشتباكات في غوما بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣مارس، وتسببت فيها الأخيرة، يظهر مدى ما تتصف به تلك الجماعة المتمردة من عجرفة. ونحن جميعا نعرف ما هو مطلوب من لواء التدخل أن يفعله في هذا الصدد، سواء منفرداً أو بالاشتراك مع القوات المسلحة.

تدرك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن اللواء وحده لا يمكن أن يحقق السلام الدائم والأمن والاستقرار والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. في هذا الصدد، نحث على استخدام جميع آليات الحوار الإقليمي ودون الإقليمي ذات الصلة من أجل بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وكذلك بين البلدان المجاورة.

ونتوقع الانتهاء من العملية السياسية التي يتولى تيسيرها الرئيس يويري موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا. ونعتقد أن تلك المحادثات السياسية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، سوف تقطع شوطا طويلا في تحقيق أهداف السلام الدائم والمستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ومن نفس المنطلق أكدت القمة الاستثنائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقودة في مابوتو في حزيران/يونيه على ضرورة النظر في إشراك جميع القوات المتعادية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم في منطقة البحيرات الكبرى بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. ونحن نؤكد مجدداً تلك الدعوة اليوم.

لقد أتيحت لنا فرصة فريدة لتغيير طريقة عملنا، وذلك من خلال تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون تنفيذاً حرفيا بنية حسنة. لقد عانى السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية معاناة تطاول أمدها. ونشيد بحقيقة أن مجلس الأمن ينبغي أن يبقي المسألة قيد نظره.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً بهدف استعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد كافاكور (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. اسمحوا لي، في البداية، أن أنقل تحيات فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وجميع البوروندين.

للمرة السبعين، فإن موضوع الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى معروض مرة أخرى على المجلس اليوم، في سياق هذا الاجتماع الرفيع المستوى، للنظر في أفضل السبل لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. أشكر منظمي هذه المناقشة، وأمل أن تكلل بالنجاح.

ترحب حكومة بوروندي بجميع المبادرات والالتزامات المتعهد بها بالفعل لاستعادة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، وتؤيدها بقوة. بوروندي، باعتبارها، مقر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جزء لا يتجزأ من الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير، وأطلقت عليه المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون اسم ''اتفاق الأمل''.

وترحب حكومة بوروندي بالجهود التي تبذلها بالفعل السيدة روبنسون لتنفيذ الإطار، ولا سيما تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، عقد في بوجومبورا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه. وتؤيد بوروندي تأييدا تاما نتائج المؤتمر من حيث الدور الحاسم للمرأة في تنفيذ اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وفي هذا السياق، فإن حكومة بوروندي تؤيد تماما نتائج المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى المعقود في أديس أبابا في ١٩ تموز/يوليه بشأن النهج الإقليمية للتنمية وتنفيذ الإطار، مرة أخرى، ما يسمى ''اتفاق الأمل''، تذكيرا بالتعبير الذي استخدمته السيدة روبنسون.

ترى حكومة بوروندي أن النهج التي وضعت في مؤتمري بوجمبورا وأديس أبابا تكمل بعضها البعض وتركز بشكل كامل على أن كسر حلقة العنف يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة على جبهات متعددة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة.

وبصفة خاصة، لاحظ مؤتمر أديس أبابا أن زيادة التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، إلى جانب تحسين الهياكل الأساسية وزيادة التجارة، يمكن أن تعزز المشاركة في الاقتصاد وتهيئ الفرص للفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب، وكذلك تعزز الاتفاقات السياسية لتحقيق نتائج ملموسة.

وفي أديس أبابا، أيضا، دعا وفدنا إلى الإسراع بتمويل المشاريع التي اقترحتها الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويجري حاليا إعادة تدشين الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ومقرها في غيسيني، رواندا، الكائنة مقابل مدينة جوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية الكونغولية، في قلب منطقة البحيرات الكبرى، وتستحق كل الدعم لتحقيق أهدافها.

وتركز مشاريع التكامل التي قدمتها الجماعة – ووافق عليها مؤتمر أديس أبابا، الذي عقد برعاية البنك الدولي والأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي – بصفة أساسية على قطاع الطاقة، وعلى سبيل المثال، إعادة تأهيل محطتي روزيزي الأولى والثانية للطاقة وبناء وحدة روزيزي الثالثة. وهناك أيضا اقتراح لتنمية الزراعة في سهل روزيزي، فضلا عن مشروع لتعزيز التجارة عبر الحدود، تحديدا عن طريق تحديث أربعة مراكز حدودية لتكون بمثابة معابر حدودية متكاملة وبناء الأسواق وشق الطرق في محيطها. ومن المهم الإشارة إلى أن التجارة عبر الحدود هي إلى حد كبير من اختصاص المرأة، ولهذا السبب تضمن مؤتمر أديس أبابا موضوع تحديث المراكز الحدودية، مع التركيز على المسائل الجنسانية.

وسلم المؤتمر في أديس أبابا أيضا بأهمية إنشاء ممرات النقل العابر في المنطقة الواقعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها إلى الشرق، فضلا عن بناء خطوط السكك الحديدية للربط بين كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأوصى المؤتمر أيضا بتحسين الموانئ القائمة وإنشاء موانئ بحرية جديدة وتحسين المطارات الوطنية بما يتفق مع معايير المطارات الإقليمية، فضلا عن إنشاء صناعات لدعم التنمية الزراعية بغية تطوير مرافق إقليمية لإنتاج الأسمدة، من بين أمور أخرى.

وفي ما يتعلق بالمطارات الوطنية، أود أن أشدد على الدور الخاص الذي يضطلع به مطار بوجومبورا الدولي عندما يتعلق الأمر بعمليات تناوب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أرجو النظر على سبيل الأولوية إلى المطار عندما يتعلق الأمر بمشاريع التنمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الرغبة في أن تتناول هذه المناقشة الوزارية الرفيعة المستوى أيضا القرارات والمقررات التي اعتمدها المؤتمر الذي عقد مؤخرا في بوجومبورا، بشأن إدماج البعد الجنساني في تنفيذ اتفاق الأمل، وتلك التي اعتمدها مؤتمر أديس أبابا الوزاري، بشأن التنمية والتكامل الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مابيسا – أنكاكولا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة وزير الخارجية جون كيري على اضطلاع بلده بهذا الدور الهام. وأتمنى لوفد الولايات المتحدة استمرار النجاح في توجيه أعمال المجلس خلال فترة رئاسته. ونهنئ أيضا السيد مارتن كوبلر على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيي السيد روس فيانغولد على تعيينه ممثلا خاصا للولايات المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ونود أيضا أن نشكر جميع الذين تكلموا قبلنا.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونشيد بالأمين العام على إيلاء اهتمام خاص للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ ما أصبح يعرف باسم ”إطار الأمل“.

تتوقف آفاق السلام في المنطقة على الامتثال للإطار وتنفيذه من جانب جميع الأطراف الموقعة.

تشجع الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام بان كي مون ورئيس البنك الدولي السيد جيم يونغ كيم، خلال شهر أيار/مايو، جهود السلام. ومما يشجعنا أيضا الزيارات التي قامت بها المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون، التي تعد جهودها حاسمة لنجاح الإطار. ونحن نشجع المبعوثة الخاصة على تسريع جهودها وهي تتخذ خطوات ملموسة في عملها مع الأطراف ذات الصلة. في ذلك السياق، نرحب بالنهج المبتكر للمعايير المقترحة من أجل وضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس، يمكن تحقيقها، وذات صلة، وترتبط بالوقت. ونرحب أيضا بتعهد البنك الدولي تقديم ١ بليون دولار لمشاريع التنمية التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وخلق فرص العمل في منطقة البحيرات الكبرى.

ونشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يخص إنشاء آلية مراقبة وطنية وفقا لإطار السلام والأمن والتعاون والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ونحن نتطلع إلى البدء المبكر لعملها. كما نشجع الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات لتنفيذ التزامها فيما يخص الإطار، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وإنشاء قوة رد سريع تكون قادرة على أن تضطلع، عند اللزوم، بمسؤوليات لواء تدخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستعادة سلطة الدولة.

لا يزال القلق بالغ يساور جنوب أفريقيا جراء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندين بشدة الهجمات المستمرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد شعب هذا البلد على وجه الخصوص، وضد البعثة. ونحيط علما أيضا بحقيقة أن الآلاف من اللاجئين قد تدفقوا إلى أوغندا، وأصبح الكثير منهم مشردين داخليا في أعقاب اندلاع موجات جديدة من العنف في منطقتي كمنغو ومتهو. بالطبع، فإن الأثر الإنساني لتلك الهجمات، خاصة على الفئات الضعيفة، هو مصدر قلق كبير.

إن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد التزامها بدعم مبادرات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، فإننا نثني على جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس موسيفيني التي تهدف إلى تيسير محادثات السلام.

وبينما ندعم نشر لواء التدخل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا لا نزال مقتنعين بأن التوصل إلى حل طويل الأمد للسلام والاستقرار في الكونغو لا يمكن أن يضمنه إلا حل سياسي. وعلاوة على ذلك، يشكل تحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها عنصرا مهما لتحقيق السلام والاستقرار والأمن. وفيما يتعلق بمساهمتنا في لواء التدخل، فنحن نضع اللمسات النهائية على انتشارنا بما يتماشى مع الالتزامات التي قطعناها، وسوف نضطلع بواجباتنا ومسؤولياتنا في البعثة.

وأخيرا، تقع علينا جميعا مسؤولية ضمان التنسيق والاستمرار الجيدين لتجديد الطاقات لإقامة سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيير فيمونت، الأمين العام التنفيذي للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيد فيمونت (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي بالنيابة عن السيدة كاثرين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، أن أشارك في جلسة اليوم بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن مجرد عقد جلسة اليوم، التي يرأسها هذا الصباح وزير الخارجية جون كيري بحضور الأمين العام بان كي – مون، يشهد على تصميمنا الجماعي. نحن جميعا ندرك أن مستقبل القارة الأفريقية سيحدد في مختلف مناطقها، بما في ذلك منطقة

البحيرات الكبرى، وهي إحدى المناطق التي يعمل فيها الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة سعيا إلى إحلال السلام الدائم في مواجهة تحديات صعبة ومعقدة للغاية. ويعتزم الاتحاد الأوروبي الاستمرار في الانخراط في المنطقة.

كما تشكل الحالة الراهنة فيما يتعلق باتفاق إطار السلام والأمن والتعاون، فرصة سانحة استنادا إلى نهج طموح للمعالجة الطوعية للجوانب المختلفة للأزمة، سواء كان ذلك على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية.

إن السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، كثيرا ما تتحدث عن ”إطار الأمل“، كما سبق أن أشار إلى ذلك العديد من المشاركين. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع ذلك تماما. ورغم الصعوبات، فإن عدم فعل شيء ليس خيارا. لذلك، أود أن أؤكد، كما أكد آخرون قبلي، على أهمية قيام المجتمع الدولي بتقديم دعمه غير المحدود إلى السيدة روبنسون، وبشكل أعم، إلى أنشطة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية المعنية، بدءا، بطبيعة الحال، بالاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد مارتن كوبلر.

إن تنفيذ الإطار سيكون مهمة معقدة، لكنه لا يزال يكتسي أهمية بالغة. وسوف يمكننا الدعم السياسي الثابت والمتسق والمستمر من جانب جميع أولئك الذين أيدوا الاتفاق الإطاري من إحداث الفرق وضمان تحقيق النجاح. ولذلك فمن الضروري أن يستمر جميع الموقعين على الاتفاق في التركيز على الأهداف ذاتها والالتزام بحزم بتنفيذها السريع والفعال على أساس العمل الملموس الذي اضطلعت به لجنة الدعم التقني.

لا يمكننا إخفاء الحقيقة، حيث أن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال هشة. ولا يمكن تبرير معاناة الناس، ولا سيما النساء والأطفال، الذين غالبا ما يكونون أول ضحايا العنف. حتى إذا تحققت أخيرا كل الشروط المسبقة لإحلال السلام المستدام، التي تم الآن بالتأكيد تحديدها، يجب علينا مع ذلك، ألا نستهين بالتحديات التي تواجهنا. ويظل، بصفة خاصة، التوتر السائد على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مصدرا للقلق، في حين أن إيجاد دينامية إقليمية إيجابية أمر ضروري إذا أردنا أن ننجح في تنفيذ أي اتفاق حول منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك يجب تشجيع جميع بلدان المنطقة على الشروع في مسار تعاوني، مع الاحترام على أكمل وجه لسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، فإن التوتر المتزايد على الأرض في الأيام الأخيرة، لا سيما بالقرب من غوما، يبعث على القلق. ويمكن أن يفاقم الانقسامات الإقليمية والعداء وطنيا ومحليا. ومن الضروري تفكيك جميع الجماعات المسلحة التي تنشط في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم إيجاد توازن ملائم بين عملية سياسية لازمة، من جهة، وقدرة لواء التدخل التابع للبعثة على إتاحة المجال لتعزيز هذا الاتفاق السياسي، من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل تحديات الحوكمة، وعلى وجه الخصوص، تلك المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعائم الأساسية للاستقرار في المنطقة الشرقية من البلد. وإننا ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تواصل بلا كلل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق الإطار.

تنعقد جلسة اليوم بعد بضعة أيام من اعتماد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين استنتاجات بشأن منطقة البحيرات الكبرى هي استنتاجات سياسية وعملية على حد سواء، وتنص على إجراءات محددة على أساس الأولويات

التي حددتها السيدة روبنسون من أجل تنفيذ الإطار. وتتعلق تلك المبادئ التوجيهية في المقام الأول بالأهداف التالية.

ثمة حاجة إلى استعادة الثقة والتعاون بين بلدان المنطقة في جو من احترام سيادة كل بلد.

وينبغي دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها لوضع حد لنقاط الضعف الهيكلية في الجزء الشرقي من البلاد، وبالتالي تحسين الحوكمة والأمن المحليين، مع استعادة توافق الآراء بين مختلف الطوائف.

وفي ذلك الصدد، أود مرة أخرى أن ألفت الانتباه إلى محورية دور إصلاح القطاع الأمني. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهبة الاستعداد للوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بدعم السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، من الضروري أن تكون البعثة قادرة على تحديد أولوياتها بسرعة في هذا المجال الهام، من أجل الإسهام في تقسيم العمل وتوضيح الجهود التي سيكون من المطلوب بذلها من جانب مختلف أصحاب المصلحة.

ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز رؤية مشتركة لجميع بلدان المنطقة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، على أساس نظام سياسي مفتوح وانتخابات شفافة. وهو أمر سيكون أكثر أهمية بعد بدء الدورة الانتخابية في المنطقة اعتبارا من عام ٢٠١٥. وأخيرا، فإن هناك حاجة إلى دفعة قوية للاقتصادي الإقليمي، لما فيه مصلحة الجميع ومن أجل توطيد مكاسب السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة في جميع المجالات التي عمل فيها طوال السنوات العديدة الماضية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه في حين ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز السلام والتنمية وتقاسمهما في منطقة البحيرات الكبرى، فإنه لا يمكن أن يتحقق هذان الهدفان دون ملكية الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من ذوي النفوذ على الصعيدين المحلي والإقليمي. وعليه، فإنه ينبغي أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم عبر تنفيذ إطار الأمل. وقد وصلنا إلى لحظة حاسمة في التاريخ الطويل لمنطقة البحيرات الكبرى، ويجب ألا ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في وزارة خارجية بلجيكا.

السيد دو كونانك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): باسم وزارة الشؤون الخارجية في بلجيكا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي تمكننا من إجراء تقييم منتصف المدة لهذه المسألة بين اجتماع المتابعة الأول لصيغة ٤+ ١١ التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي عقد في أديس أبابا في نهاية أيار/مايو، والاجتماع الثاني المقرر عقده في نهاية أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة.

تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السيد بيير فيمو باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ويرى بلدي أن اتفاق الإطار يشكل فرصة فريدة للتوصل إلى حل دائم للأزمة التي طال أمدها إلى ما يقرب من ٢٠ عاما في منطقة البحيرات الكبرى. وندعم قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي نأمل أن تكون فعالة وذات مصداقية، شأنها شأن العمل الدبلوماسي الذي تضطلع به المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة ماري روبنسون. وبلجيكا مستعدة للإسهام بصورة نشطة في إيجاد حلول ملموسة، لما تتمتع به من اتصالات ثنائية عديدة وخبرة، باعتبارها أحد الشركاء الدوليين المشار إليهم في الإطار.

لقد رأينا مؤشرات مشجعة. فقد وفرت لجنة الدعم التقني التابعة لآلية الرقابة الإقليمية قائمة بالمعايير. ومن جانبها، فقد أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية آلية للرقابة الوطنية. ونظمت السيدة روبنسون مؤتمرا هاما في بوجمبورا بشأن دور المرأة في السلام والأمن والتنمية. وبالإضافة إلى هذه الأمثلة، عقد اجتماع أول بنّاء بشأن التعاون الإقليمي في الأسبوع الماضي في أديس أبابا.

ومع ذلك فإن العملية لا تزال هشة. وثمة خطر حقيقي من أن تؤدي الانتكاسات إلى محو التقدم النسبي المحرز منذ التوقيع على الإطار. ومن شأن أي تباطؤ أو تثبيط للزخم أن يزيد العملية ضعفا. وأود في ذلك الصدد أن أناقش ثلاث نقاط نرى أنها تستحق إعطاءها اهتماما خاصا.

أولا، هناك فجوة خطيرة اشئة بين الأهداف في المديين المتوسط والقصير. ذلك أن تنفيذ الالتزامات بموجب الإطار، من قبيل التنمية الإقليمية، وإعادة بسط سلطة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإجراء الإصلاحات، أهدافا أساسية يجب تنفيذها في الأجل المتوسط. غير أن تنفيذ الأهداف في الأجل القصير يعتمد على تسوية الأزمة الراهنة في كيفو الشمالية. وعليه، نرى أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي الإصرار بالإجماع على وقف جميع أعمال العنف التي يكون ضحاياها عادة السكان المدنيون. ويجب أن تتوقف جماعة حركة ٢٣ مارس المتمردة عن تهديد مدينة غوما. ويجب أن تلقي أسلحتها وأن تتخلى عن طموحاتها الرامية إلى إنشاء إدارة موازية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالنداء الذي وجهته الولايات المتحدة بشأن الدعم الخارجي لتلك الحركة.

ثانيا، نرى أنه سيكون من المفيد توضيح العلاقة بين الإجراءات التي يتخذها لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة ضد الجماعات المسلحة، وبرنامج يتسم بالمصداقية فيما يتعلق بنزع السلاح/إعادة الإدماج والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وتعتمد فعالية الإجراءات التي يتخذها لواء التدخل على ذلك التوضيح.

ثالثا، يشكّل إصلاح قطاع الأمن، وخاصة إصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عاملا أساسيا، إلا أنه يعتريه سوء الفهم في بعض الأحيان بين المجتمع الدولي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نرى مزيدا من الحوار المنظم بين السلطات الكونغولية وشركائها في مجال التعاون العسكري. وللممثل الخاص للأمين العام دور أساسي ليضطلع به في هذه العملية وفقا لقرارات مجلس الأمن التي تحدد ولايته. وتواصل بلجيكا ابنشاط مباشرة التعاون الثنائي في هذا المجال. ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود المبذولة لتنظيم حوار أكثر تنظيما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تنزانيا.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، ورئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة دعما لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ولد جددت الرسالة التي نقلها إلى المجلس اليوم وزير الخارجية كيري، والأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وغيرهم، الشعور بالالتزام والأمل. وبتلك الروح نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أوغندا وموزامبيق باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على التوالي.

ومع ذلك، نود أن نضيف بعض المنظورات في هذه المناقشة. أولا، نكرر آمالنا ونعيد التأكيد على دعمنا الثابت لإطار السلام والأمن والتعاون. فقد أتاح الإطار فرصة حقيقية للخروج من دوامة العنف وعدم الاستقرار التي سادت منطقتنا لزمن طويل. فقد أزهق ذلك العنف أرواح الملايين وتسبب

بمعاناة بالغة للمدنيين الأبرياء على مدى سنوات عديدة، كما أشار الوزير كيري.

وعقب اعتماد الإطار وإنشاء آلية الرقابة الإقليمية، فقد شرعنا في مسيرة فريدة وهامة نحو تحقيق الهدف الذي طال انتظاره والمتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، علاوة على تحقيق الرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ونشكر الأمين العام على إدراج تلك التطورات في تقريره المعروض حاليا على المجلس (S/2013/387).

ثانيا، نود أن نكرر النداء الذي وجهه الرئيس كيكويتي:، إن حل الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون عسكريا بل سياسيا. ويقتضي تحقيق ذلك الهدف تجاوز اعتماد الإطار إلى تنفيذه. وعليه، نرحب ببعض التطورات الإيجابية في ذلك المجال. الإصلاحات جارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجري إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وتجري محادثات بشأن المزيد من التكامل والتعاون بين بعض الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن تجديد التعاون الثنائي والدولي في مجالي التجارة والاستثمار.

ولكن هناك أيضا مسائل مثيرة للقلق تتطلب اهتماما عاجلا. يجب تنشيط العملية السياسية المتوخاة في الإطار. فهناك الذين يسعدهم أن يخلقوا شواغل تصرفنا عن التحديات التي نواجهها. يجب أن ينصب تركيزنا الجماعي وتركيز المجلس على تعهدنا الملزم بتحقيق النجاح، وبالتالي ينبغي ألا نستسلم لهذه القوى الهدامة.

وبهذا المعنى نعتقد أن محادثات كمبالا، تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تستحق دعمنا، ونشيد بالرئيس موسيفيني والحكومة الأوغندية على جهودهما. يجب أن نظل ندعو بلا انقطاع إلى الحوار والمفاوضات وأن نشجع على ذلك بغية بناء الثقة المتبادلة في ما بين الأطراف التي تشاطرنا بشكل واضح رؤيتنا للسلام والاستقرار في المنطقة. وبالمثل، يجب ألا نبرح نشجع الحكومات الإقليمية المعنية في المنطقة على إشراك الجماعات السياسية التي يشكل تمردها السبب الرئيسي لما طال أمده من العنف وعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنحاء أخرى من المنطقة.

علينا أيضا أن نتحلى بما يكفي من الجرأة والأمانة للإقرار بأن بلوغ السلام الطويل الأجل، الذي تعذر علينا طوال عقود، بلوغاً ذامعنى، لن يتسنى إلا من خلال عملية مصالحة تشمل الجميع. لا يمكن أن نكون صادقين في أهدافنا الواردة في الإطار إن واصلنا إهمال تلك الحقيقة الأساسية. لقد كان المجلس شاهداً على حالات لا حصر لها تمكن فيها أعداء ألداء من صنع السلام فيما بينهم عبر المفاوضات والحوار فقط. تلك بالفعل هي روح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. إلقاء اللوم على الآخرين لم يكن يوماً أداة ناجعة للدبلوماسية وهو بالتأكيد ليس أداة لحل الصراعات.

ثالثا، نود أن نؤكد دعمنا لنشر لواء قوة التدخل نشراً كاملا، باعتباره ذراعاً قوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب التكليف الصادر من مجلس الأمن، وجمهورية تنزانيا المتحدة أحد البلدان المساهمة بقوات في اللواء. تستحق قوة التدخل دعمنا الكامل، لا سيما دعم المجلس. ويجب عدم تشنيعها بناء على ادعاءات لا أساس لها.

لقد حظيت جمهورية تنزانيا المتحدة بشرف العمل في المجلس. وكنا نرى في عضويتنا بالمجلس ولاية ثقة من أجل أفريقيا والمجتمع العالمي. وكنا ندرك أن الثقة المولاة تترتب عنها مسؤوليات بعينها، وصلاحيات، وتتطلب تمام التراهة. وينبغي ألا يساء استخدامها أبدا أو استغلالها، بل لا بد من ممارستها بقدر كبير من الاستقامة والتوازن والشعور بالواجب.

ومن المؤسف أن الادعاءات التي سيقت مؤخراً ضد لواء قوة التدخل وقيادته تعكس نمطاً يجب أن يثير القلق لدينا جميعاً – ألا وهو الميل إلى التشنيع على أولئك الذين تصرفوا بنية حسنة بناء على الولاية الممنوحة لهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الماضي القريب، كان فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس ضحية لمثل هذه الادعاءات الخبيثة التي لا أساس لها. ينبغي للمجلس أن يطلب الأدلة وأن يتصرف بحزم لحماية أولئك الذين أنيطت بهم تلك المسؤوليات النبيلة.

ومع ذلك فإننا نشيد بالمجلس على دعمه المستمر للبعثة في تنفيذ ولايتها وسط وابل من الحملات السلبية من بعض الجماعات المتمردة وغيرها من المنتقصين. في رأينا، لا تسعى تلك الحملات إلا لعرقلة إتمام تحقيق إطار السلام والأمن والتعاون، وإلى تقويض مهمة البعثة. لكننا على ثقة بأن إرادة المجتمع الدولي سوف تنتصر. فما من قوة، ولا حتى حملات الدعاية المدمرة، يمكن أن تتغلب على توقنا إلى السلام الدائم والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى. هذا هو إطار الأمل الذي تدعمه جمهورية تترانيا المتحدة ولن تبرح تدعمه بعزم وإصرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي العميق أن يرى وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري يترأس هذه الجلسة الوزارية للمجلس. يدل حضوره بيننا اليوم على الاهتمام الكبير الذي توليه الولايات المتحدة للحالة المأساوية السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

يظل تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/387)، والمنشور قبل ما يقارب الشهر في ٢٨ حزيران/يونيه، بكامل وجاهته وأهميته في ضوء التطورات الأخيرة في ذلك البلد الجار. يدل تجدد القتال بوضوح على هشاشة الحالة وحجم التحديات التي ينبغي التغلب عليها، ليس فقط فيما يتعلق بتنفيذ الإطار، بل أيضا بالنظر إلى المأساة الإنسانية، وما تتضمنه من مختلف أشكال العنف، لا سيما ضد المدنيين، ومن بينهم النساء والأطفال الذين يبدو أنهم الضحايا المفضلون. يرى بلدي، الذي يدين بشدة جميع أشكال العنف هذه، ضرورة بذل كل جهد ممكن لوضع حد لمعاناة السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تردي الحالة، مهما بلغت من مستوى مأسوي، لا يمكن أن يزعزع الإرادة التي طالما كررها رؤساء دولنا، الذين تعهدوا بدعم مبادرة الأمين العام من خلال التزامهم باتفاقية إطار السلام والأمن والتعاون، والذين سعوا جاهدين، تحدوهم روح الجماعة، للتصدي لتحديات السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بصورة عامة. لقد أدوا، بتوليهم ملكية ذلك الصك المهم، دورهم المشروع في السعي إلى إنقاذ هذا البلد الشقيق من المصير المأساوي الذي يعيشه جراء عدم الاستقرار والحروب المتكررة، مما أعاق تقدمه نحو تحقيق التنمية. ويتضح ذلك من خلال ما يجري من نشر القوات التابعة للواء التدخل؛ والتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعلنها وزير خارجيتها في هذه القاعة، وفقا لالتزاماتها ؛ والمشاركة النشطة للممثل الأعلى لكل منهم في لجنة الدعم التقني التي عقدت بالفعل اجتماعين لها في نيروبي في ظهر شهر واحد.

اجتماع القمة المصغرة، المعقود في ٢٤ آذار/مارس في أويو في جمهورية الكونغو، بمبادرة من الرئيس دنيس ساسو نغيسو، وحضره جوزيف كابيلا كابانغي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبول كاغامي رئيس رواندا، ويوري

كاغوتا موسيفيني رئيس أوغندا، يراه الأمين العام محقاً واحدة من بين المبادرات الدبلوماسية والسياسية المستوحاة من اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون. عقدت القمة بعد شهر واحد فقط من التوقيع على اتفاق إطار السلام التعاون، في ٢٤ شباط/فبراير في أديس أبابا، وتمثل، في رأينا، إسهاما مفيدا في تنفيذ ذلك الصك المهم وعاملاً محفزا لبناء الثقة بين الأطراف المعنية. وينطبق الشيء نفسه على المشاورات التي يجريها في شتى المناسبات مع نظرائه. ومن الواضح أن تنفيذ أي اتفاق، حتى وإن جرى التوقيع عليه بنية حسنة، لا يمكن أن يثمر إلا في مناخ من الثقة المتبادلة.

ويجب النظر إلى المشاورات التي جرت مؤخرا مع الرئيس كابيلا كابانغي، في برازافيل في ١٩ تموز/يوليه، في هذا السياق. في تلك المناسبة، أكد الرئيس ساسو نغيسو مجدداً استعداده للمساهمة في كل النُهج، ودعم كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم في ذلك البلد الشقيق.

اسمحوا لي أن أضيف إلى الالتزام الذي تعهد به رؤساء دولنا الدورَ الحاسم الذي تضطلع به المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون، التي يشكل ما تقوم به قوة محركة حقيقية لتنفيذ اتفاق إطار السلام والتعاون. وأود بصفة خاصة أن أؤكد على اهتمام بلدي الشديد بالمشاورات المنتظمة التي تنظمها مع البلدان الموقعة وممثليها في نيويورك.

ويتفق هذا النهج مع رؤيتنا للشراكة التي يجب أن تنشئها الأمم المتحدة مع بلدان المنطقة، استنادا إلى الجهود والمبادرات المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. تؤيد الكونغو هذه الإجراءات وتحث بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل على تقديم الدعم لها في تنفيذ خريطة الطريق.

وفي نفس السياق، تدعو حكومة بلدي المجلس إلى العمل من أجل التنفيذ الفعال لجميع أحكام القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، مع تشجيع الأطراف المعنية على التركيز، قدر الإمكان، على الحوار.

وهنا، فإننا ندعو إلى الامتثال الصارم من جانب الجميع لأحكام اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون. تمثل هذه الآلية فرصة لا جدال فيها لتحقيق السلام والاستقرار، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل وفي منطقة البحيرات الكبرى ككل. وإذ ننتمي إلى المنطقة الجغرافية ذاتها ويجب أن نركز كل جهودنا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، ليس لدينا خيار آخر.

ولكي يحقق النهج المتكامل للسلام والأمن والتنمية في إطار اتفاق الإطار الآمال المعقودة عليه، على كل من أصحاب المصلحة – الأطراف الموقعة والأطراف الضامنة وأعضاء المجتمع الدولي – الوفاء بالتزاماتهم حتى يتسنى لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في نهاية المطاف قهر شرور عدم الاستقرار المزمن والحروب المتكررة، حتى يمكن أن يأمل السكان الذين طالت معاناتهم في نهاية المطاف في مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.